الأمم المتحدة S/PV.7220

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢٢٠

الجمعة، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسانا	(رواند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1447429 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): فيما نجتمع اليوم، أصبحت أعمال العنف المكثفة التي كانت الأمم المتحدة تحاول جاهدة تفاديها حقيقة واقعة في غزة وحولها. ومما يزيد من فداحة الأمر أن ذلك يحدث بُعيد ظهور بوادر أمل، وعلى وجه التحديد محاولة مصر التوسط لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، أعقبتها مبادرة الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار فترة قصيرة لأسباب إنسانية. ووقف إطلاق النار مؤقتا يوم أمس لخمس ساعات واحترامه من جانب جميع الأطراف عموما، قد أفسح المجال أمام المدنيين في غزة لاستئناف بعض الأنشطة الحيوية الآيلة إلى مواصلة حياتهم اليومية. ووقف إطلاق النار المؤقت أتاح الفرصة أمام العمال للبدء بإجراء بعض الإصلاحات الأساسية في البنية التحتية للكهرباء والمياه. وفي إسرائيل، كان المدنيون في مأمن إلى حد كبير من التعرض لإطلاق الصواريخ عليهم خلال الفترة نفسها.

لذلك، شعر الأمين العام بالجزع عندما استأنف المسلحون إطلاق القذائف من قطاع غزة بعد انتهاء فترة الهدوء، الأمر الذي أحبط آمالنا في أن يكون وقف إطلاق النار المؤقت لأسباب إنسانية بداية لوقف التصعيد. ويؤلمنا أن هذه المهلة المؤقتة التي كانت تمسّ الحاجة إليها جاءت قصيرة للغاية.

وبُعيد إطلاق الصواريخ على إسرائيل الذي كان بمثابة إنهاء فترة وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو انطلاق عملية برية باتجاه غزة. وعلى حد علمنا، شن جيش الدفاع الإسرائيلي حتى الآن أربع غارات برية على غزة، وشن ٩٠ غارة جوية تقريبا، وأطلق ٩١ صاروخا، معظمها داخل المنطقة المحظورة التي تمتد مسافة ٣ كيلومترات. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عند المنطقة العازلة قرابة ٣٥٧ قذيفة من قذائف الدبابات، في حين أطلقت البحرية الإسرائيلية نحو ١٥٠ قذيفة. ومنذ نهاية وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، أطلق مسلحون حوالى ١٢٧ صاروخا و ٢٩ قذيفة هاون باتجاه إسرائيل. وأصيب نحو ٢٠ مترلا فلسطينيا. وقُتل قرابة ٢٦ فلسطينيا وجُرح ١١٦ آخرين. ولقي جندي واحد من جيش الدفاع الإسرائيلي مصرعه.

إن الأمين العام قلق للغاية من أن هذا التصعيد سيزيد إلى حد كبير عدد قتلى المدنيين في غزة، المثير للجزع أصلا. إسرائيل لديها شواغل أمنية مشروعة، ونحن ندين إطلاق الصواريخ عشوائيا من غزة باتجاه إسرائيل، الأمر الذي أنهى وقف إطلاق النار المؤقت يوم أمس. ولكننا نشعر بالجزع جراء الرد الإسرائيلي العنيف. وشعر الأمين العام بالصدمة إزاء

مصرع أربعة أطفال بشكل عنيف على شاطئ مدينة غزة جرّاء غارة إسرائيلية في ١٦ تموز/يوليه. ولقي ثلاثة أطفال آخرين من عائلة واحدة مصرعهم يوم أمس. ليست هناك حاجة إلى مزيد من التوضيح. يجب وضع حد لأعمال العنف.

منذ ٨ تموز/يوليه، عندما اشتد القتال الذي أفضى إلى التصعيد الحالي، أُطلق ما يزيد على ٢ ٠٠٠ صاروخ من غزة باتجاه إسرائيل، منها ١ ١٠٠ صاروخ تقريبا أصابت إسرائيل، وتم اعتراض مئات الصواريخ من جانب القبة الحديدية. قتل إسرائيليان، أحدهما مدني. وأصيب بجروح اثنا عشر جنديا من جيش الدفاع الإسرائيلي، و ٣٦٥ من المدنيين الإسرائيليين. وفي الفترة نفسها، قُتل حوالى ٢٦١ فلسطينيا، غالبيتهم من المدنيين، بمن فيهم ٤٨ إمرأة على الأقل وأكثر من ٥٠ طفلا، وأصيب بجراح ما يزيد على ١ ٦٠٠ شخص نتيجة قرابة ١ ٩٠٠ غارة على غزة برا وجوا وبحرا. وقد ألحق القصف الإسرائيلي أضرارا بالمدارس والمرافق الصحية والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي. وهناك أكثر من ١ ٨٠٠ أسرة فلسطينية دُمّرت ديارها أو أصيبت بأضرار جسيمة.

ومنذ بداية الأزمة، يقوم الأمين العام بحثّ الشركاء الإقليميين والدوليين على ممارسة ما أمكنهم من نفوذ بغية وضع حد فوري للمعاناة وإراقة الدماء. ومنذ آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس في ١٠ تموز/يوليه، (انظر S/PV.7214)، ما فتئ الأمين العام يتصل على مدار الساعة بزعماء العالم بغية تيسير العمل الموحد والفعال لوقف أعمال العنف في غزة وحولها، وإزالة الضغط الذي لا يُحتمل على الأُسر الإسرائيلية جرّاء الهجمات الصاروخية. وكنا نأمل من الوساطة الناجحة لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية أن تساعد أيضا الجهود التي تقودها مصر من أجل تيسير وقف إطلاق النار على أساس التفاهم الذي حصل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ولقد أعربت الأمم المتحدة مرارا عن دعمنا لكل الجهود الرامية إلى وضع حد لأعمال العنف. ونحن نشعر بالتقدير إزاء أن إسرائيل قبلت الاقتراح المصري بوقف إطلاق النار. بيد أن حماس تقدمت باقتراحات مضادة للاقتراح المصري، إنما لم تلق بدورها قبولا لدى إسرائيل.

وأعربت السلطة الفلسطينية أيضا عن دعمها لوقف إطلاق النار، وما انفك الرئيس عباس يعمل بنشاط مع القادة على الصعيدين الإقليمي والعالمي بغية وضع حد للأزمة. فقد اجتمع الرئيس عباس مع الرئيس المصري السيسي في القاهرة أمس لمناقشة الاقتراح المصري. وأفيد بأن كلا الرئيسين اتفقا على ضرورة وقف إطلاق النار فورا، وعلى الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر للمانحين بغية البدء بإعادة بناء قطاع غزة. ومن المقرر أن يصل الرئيس عباس إلى تركيا اليوم لعقد اجتماعات مع الرئيس التركي غول ورئيس الوزراء أردوغان من أجل بحث الوضع القائم.

كما أفيدَ بأن الرئيس عباس ذكر أنه، في حالة وقف إطلاق النار، سيكون مستعدا لإعادة نشر قوات السلطة الفلسطينية على طول ممر فيلادلفيا، بين غزة ومصر، بغية التمكين من إعادة فتح معبر رفح الحدودي تحت إشرافها.

وسيكون ذلك عنصراً رئيسيا يعيد غزة تحت حكومة فلسطينية شرعية واحدة، تتقيد بالالتزامات التي قطعتها منظمة التحرير الفلسطينية على نفسها، ويمكّن تلك الحكومة من تقديم تحسينات ملموسة في حياة أهالي غزة. كما بعث الرئيس عبّاس رسالة إلى الأمين العام يطلب وضع فلسطين تحت نظام حماية دولية تُديره الأمم المتحدة. والأمين العام يدرس هذا الطلب بعناية.

إنّ المجتمع الدولي، بما فيه هذا المجلس، أصدر دعوات عديدة لإنهاء العنف وحماية المدنيين. ونحن ندعو مجددا إلى إنهاء فوري للإطلاق العشوائي للصواريخ من جانب حركة حماس على إسرائيل، وللإجراءات الإسرائيلية الانتقامية. على جميع

الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن تخضع للمساءلة عن أية انتهاكات لتلك الالتزامات. ونطلب أيضاً من الأطراف مجددا بذل أقصى جهودها لضمان أن يستمر وصول المساعدة الإنسانية إلى كل من يحتاج إليها. وعلى الجميع أن يضمنوا حماية المدنيين وسلامة أبنية الأمم المتحدة وموظفيها. ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أدانت بقوة في هذا الصدد أولئك المسؤولين عن وضع نحو ٢٠ صاروخا في مدرسة خالية تابعة للأونروا في قطاع غزة، ممّا يشكل انتهاكا صارخا لحُرمة مبانيها بموجب القانون الدولي. وقد بدأت الوكالة تحقيقا شاملا في هذا الحادث.

إنَّ وقف إطلاق النار أمرٌ لاغِنى عنه ومُلِح. وبانتظار أن تنجح الجهود الرامية لتحقيق تلك الغاية، سيبقى من الضروري إتاحة المزيد من فترات الهدنة للأغراض الإنسانية، ونحن نحث الأطراف على النظر في إتاحة هذه الفرص بحيث يستطيع المدنيون التحرك بحرية والقيام بأنشطة حيوية. وقد دأبت الأمم المتحدة في غزة على أن تكون مقدِّماً أساسيا للمساعدة الطارئة، لتخفيف وطأة التأثير الإنساني للتصعيد. والأونروا ماضية في الاضطلاع بدور ريادي في توفير المأوى لنحو ٤٧ ٠٠٠ شخص من أهالي غزة في ٤٣ مرفقا مختلفا، وهؤلاء ليس لديهم أي مكان آخر يلوذون به في أعقاب تحذيرات جيش الدفاع الإسرائيلي بمغادرة منازلهم قبل تعرُّضها للهجوم. وقدرة الأونروا مستغلة إلى أقصى حد، ممّا يثير المخاوف من عدم إمكانية استيعاب المزيد من المدنيين الذين يتم تحذيرهم من عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي على صعيد الإمدادات.

وإذا لم نعالج الأسباب الجذرية للتصعيد الحالي، فإنّ هذا العنف الرهيب سيتكرر المرة تلو المرة. ولا يمكننا العودة إلى الوضع السابق – وهذا شاغل يتشاركه الفلسطينيون والإسرائيليون. والعناصر الأساسية من القرار ١٨٦٠(٢٠٠٩) تبقى غير منفَّذة. وحالما يستعاد الهدوء، يتحتم البدء فورا بمعالجة الأسباب الكامنة وراء التصعيد. وهي تشمل إنهاء تهريب الأسلحة، الفتح الكامل للمعابر، وإعادة غزة تحت حكومة فلسطينية شرعية واحدة تتقيد بالالتزامات التي قطعتها منظمة التحرير الفلسطينية على نفسها.

وبالنسبة إلى الأخيرة، من الحتمي معالجة مسألة الحوكمة. فعشرات الآلاف من الموظفين الذين جرى تعيينهم بعد عام ٢٠٠٧، ويعملون في غزة لا تُدفع لهم رواتبهم، بينما يواصل ٦٠ ٠٠٠ موظفٍ استلام رواتبهم من رام الله بدون أن يؤدوا المهام الأساسية للإدارة العامة التي تحتاجها غزة حاجة ماسة. هذا ببساطة أمر غير مستدام. والأمم المتحدة تبقى مستعدة للإسهام في تيسير جميع الجهود في هذا الصدد، بالتنسيق والتشاور مع جميع الأطراف المعنية. ويتعين على الأطراف اغتنام هذه الفرصة لا لتجديد وقف إطلاق النار فحسب، بل أيضا لدعم إحراز التقدم السياسي والأمني والمؤسسي والاقتصادي – الاجتماعي الدائم الذي من شأنه تحقيق الاستقرار في غزة.

وكما أشار الأمين العام، لقد بدأ الشعور بتأثير أزمة غزة في المنطقة. ونود أن نشير أيضا إلى أنه منذ جلسة المجلس في ٩ تموز/يوليه بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١(٢٠٠٦)، أُطلِق ما لا يقل عن ١١ صاروخا من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) نحو إسرائيل في خمسة حوادث منفصلة بين ١١ و ١٨ تموز/يوليه. وبحسب المعلومات المتوافرة حتى الآن، أصابت إسرائيل خمسة صواريخ، بينما سقطت أربعة داخل لبنان واثنان في البحر. وبالإضافة إلى ذلك، وجد الجيش اللبناني في ١١ تموز/يوليه صاروخين مُعدَّين للإطلاق نحو إسرائيل وفككهما. وردَّ جيش الدفاع الإسرائيلي في جميع المناسبات بإطلاق عدة دفعات من قذائف المدفعية أو القنابل المضيئة عبْر الخط الأزرق باتجاه مناطق الإطلاق. ولم يبلَّغ حتى الآن من كلا الجانبين عن أية إصابات أو أضرار كبيرة.

وفي كل حادثة، تواصلت اليونيفيل على الفور مع جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني لحثّهما على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتعاون معها بغية منع المزيد من التصعيد، واستعادة وقف الأعمال العدائية. وقد أعلنت القوات الأمنية اللبنانية عن إلقاء القبض على ثلاثة أشخاص فيما يتصل بهجمات ١١، ١٣ و ١٤ تموز/يوليه. واليونيفيل، بالتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية، تحافظ على حضور عملياتي معزز في الميدان، وقد كثّفت الدوريات في منطقة العمليات لمنع المزيد من الحوادث. وقد زاد الجيش اللبناني حضوره في المنطقة.

وعلى جبهة أخرى، أظهرت الانتهاكات الأخيرة لاتفاق فض اشتباك القوات بين إسرائيل وسوريا لعام ١٩٧٤، الخطر الشديد الذي ما برحت تشكّله الحالة الأمنية على الاستقرار في الجولان. ففي ثلاث مناسبات هذا الشهر، دفعت الانفجارات والصواريخ من الجانب برافو، بتأثيرها على الجانب ألفا، جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الرد بإطلاق النار على الجانب برافو. وفي آخر تطور، في ١٥ تموز/يوليه، انتشرت القوات المسلحة العربية السورية بأسلحة ثقيلة بالقرب من موقع الأمم المتحدة رقم ٥٦. وأسفر تبادل إطلاق النار بين القوات المسلحة العربية السورية وعناصر المعارضة المسلحة عن سقوط قذائف هاون في محيط الموقع. وفيما بعد، اتصل مسلحو المعارضة بموقع المراقبة ٦٨، مطالبين بأن يطلب حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة من القوات المسلحة العربية السورية الابتعاد عن الموقع ٥٦، وإلا فإنهم سيهاجمون الموقع ٦٨.

وقد تكرر اليوم تهديد عناصر المعارضة المسلحة، حين اعتُرضت دورية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك ترافق قافلة إمدادات من الموقع ٦٠ إلى الموقع ٦٨، وسلَّم مسلحو المعارضة قوة الأمم المتحدة إشعارا خطيا ي هدد بمهاجمة الموقع ٥٦، إذا لم تُغادره القوات المسلحة العربية السورية.

وفي الوقت الذي نتحدث فيه، لا تزال القوات السورية على بعد ٣٠ متراً شمالي موقع المراقبة ٥٦ وعلى بعد ٢٠٠ متر إلى جنوبه. والموقع ٥٦ مركز اتصالات لجميع مواقع الأمم المتحدة الواقعة إلى جنوبه. وهذه التطورات تهدد بشدة سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة، ومن شأنها أن تعرِّض للخطر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا.

وإذ نركز اليوم على غزة، يجب ألاّ ننسى الصورة الأكبر. فالتصعيد في غزة له أيضا تداعيات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث وقعت اشتباكات بين المتظاهرين دعما لغزة وقوات الأمن الإسرائيلية. ومنذ صباح اليوم، فُرضت قيود على وصول الفلسطينيين إلى الأماكن المقدسة في مدينة القدس القديمة، وانتشرت قوات الأمن الإسرائيلية بكثافة. وقد أدت الاشتباكات التي أبلغ عنها إلى إصابة عدة فلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل التوتّرات، بما فيها عنف المستوطنين، ممَّا يشكِّل عبئاً على التنسيق الأمني الذي تسم الحاجة إليه بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية. وإننا نناشد قيادة الجانبين تهدئة التوترات والتصرف بمسؤولية.

والحالة الميدانية في نهاية المطاف نتيجة الإخفاق الجماعي في الدفع قدُما بحل سياسي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. فالتسويات المؤقتة لم تَعد تُجدي نفعاً. وعلى المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته للإسهام على وجه السرعة في استعادة إمكانية جدية لحل قائم على وجود دولتين، يضع حدّاً للنزاع والاحتلال اللذين داما عقوداً طويلة. ذلك هو السبيل الوحيد لجعل وقف إطلاق نار يدوم. وتلك هي الطريقة الوحيدة لكسر حلقة تبدو بلا نهاية من الاعتداء والانتقام. وهذا هو السبيل الوحيد لضمان سلام دائم لهذا الجيل والأجيال القادمة من الفلسطينيين والإسرائيليين.

وسيقوم الأمين العام بدوره. وسوف يغادر إلى المنطقة غدا للإعراب عن التضامن مع إسرائيل والفلسطينيين ومساعدتهم

بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لإنهاء العنف والتماس سبيل مفضي إلى الإمام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبنا عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بسبب الأزمة الجارية حاليا والتي يواجهها الشعب الفلسطيني القابع تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. وفي كل لحظة تمر، تنهي قوات الاحتلال الإسرائيلي حياة طفل أو أم أو أب فلسطيني بوحشية بسبب هجماتها الجوية الإجرامية والجامحة وقصفها بالمدفعية المناطق المدنية. والآن يوجد اجتياح بري كاسح لقطاع غزة، مما يهدد سلامة وبقاء جميع السكان المدنيين الفلسطينيين. وبينما كنا في طريقنا إلى هذه الجلسة قُتل أربعة أطفال فلسطينيون، ولدي أسماؤهم وأعمارهم التي تتراوح بين سنتين و ١٣ سنة وهم: رزق الحايك، سنتان، وسارة بستان، ١٣ سنة، وعماد علوان، ٧ سنوات، وقاسم علوان، ٤ سنوات.

على الرغم من الجهود الإقليمية والدولية من أجل إنهاء العنف وإراقة الدماء، والحصار، والعزلة وعقاب أبناء شعبنا، وتوافق الآراء العريض بشأن عدم وجود حل عسكري لهذه الأزمة أو للصراع برمته، قامت إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، بتكثيف عملياتها العسكرية بكل قصد ومعرفة بأن عدد الإصابات في صفوف المدنيين سوف تزداد. ففي أقل من ٢٤ ساعة قتل الهجوم الإسرائيلي أكثر من ٤٠ فلسطينيا بمن فيهم العديد من الأطفال.

في الوقت الذي ينخرط فيه الرئيس عباس باستمرار في جهود ترمي إلى ضمان التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، بما في ذلك الجهود التي تقوم بها مصر وتركيا، من بين بلدان معنية أخرى في المنطقة وخارجها، اختارت إسرائيل بدلا من ذلك الاستمرار في شن الحرب على شعبنا. بناءا على أوامر مباشرة صادرة من على أرفع على المستويات في الحكومة الإسرائيلية والجيش. تقوم قوات الاحتلال بقتل وجرح مئات المدنيين الفلسطينيين، والأغلبية منهم من الأطفال والنساء، وتقوم بتدمير المنازل والهياكل الأساسية وتشريد آلاف الأسر، ومع ذلك ثمة كارثة أخرى تستبد بغزة. إنها حالة صادمة وإرهابية لجميع السكان، زادت من تردي الأزمة الإنسانية الناجمة عن اعتداءات إسرائيل المتكررة وحصارها غير الشرعي الذي مضى عليه ٨ سنوات وتنشر على نطاق واسع الكرب، والنقمة والسخط بين أبناء شعبنا.

إن العدوان الإسرائيلي الهمجي لا يمكن تبريره بأي شكل كان. فهو ليس دفاعا عن النفس بل إنه عدوان عسكري انتقامي، تم التخطيط له وارتكابه عن قصد من جانب الدولة القائمة بالاحتلال ضد السكان المدنيين الخاضعين لاحتلالها. ومن بين أهداف الحملة العسكرية تدمير الوحدة الفلسطينية وانهيار حكومة توافق الآراء الوطنية. إن البيانات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون ابتداءا من رئيس الوزراء بالإضافة إلى سرد للأهداف المحددة للعدوان، دليل واضح على ذلك.

ونذكر بأن الحكومة الإسرائيلية تستخدم بسخرية مقتل ثلاثة مستوطنين إسرائيليين لشن العدوان، وهي جريمة لم يتم فيها إجراء تحقيق مستقل وشفاف ولكن استخدمتها إسرائيل بجنون كأساس لهجماتها البربرية وبسببها ما زال المسؤولون الإسرائيليون والمستوطنون والمتطرفون يواصلون التحريض على ارتكاب المزيد من الإرهاب وإلحاق الأذى بأبناء شعبنا.

وعلاوة على ذلك، فإن العملية تكرار واضح للأزمات العديدة التي هي من صنع إسرائيل تقوم بها على مر السنين للتملص من جميع الجهود للدفع نحو حل سياسي سلمي للنزاع ولبحث أسبابه الجذرية بعدالة، أي إنكار إسرائيل وانتهاكها

لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني واحتلالها العسكري واستعمارها غير الشرعيين للأرض الفلسطينية الذي مضى عليه أكثر من ٤٧ عاما. وليس من قبيل الصدف إن زعزعة الاستقرار المتعمدة للحالة على الأرض تحول الاهتمام الدولي عن عرقلة إسرائيل للجهود السلمية، ولا سيما من خلال حملتها الاستيطانية الخبيثة في جميع أرجاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

وترتكب إسرائيل حاليا جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإرهاب الدولة وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني. وهذه ليست مجرد رواية فلسطينية. إنها حقيقة. إن إسرائيل تقوم أمام أبصار العالم بشن حرب على السكان المدنيين العزل وتدوس بالأقدام حقوق الإنسان، وترتكب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وتدمر ركائز النظام الدولي. وفي الوقت نفسه، ومن خلال ذرائعها السخيفة ترغم على المجتمع الدولي معيارا مزدوجا وكريها، بما في ذلك تدمير مصداقية مجلس الأمن نفسه الذي ما برح مكتوف الأيدي بينما تنتهك إسرائيل بصفاقة قراراته من دون عواقب.

إن أفعال إسرائيل تناقض كلماتها. فالحقيقة تتكلم بصوت أعلى بكثير من الكلمات الاستهزائية والمحاضرات غير الأخلاقية التي يلقيها علينا ممثل إسرائيل أمام المجلس بينما تقوم حكومته وجيشه بقتل وتشويه الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال. لقد بلغت حتى الآن الخسائر في صفوف الفلسطينيين أكثر من ٢٧٤ شخص، بالإضافة إلى ٤ أطفال، مما يجعل مجموع الأشخاص الذين قتلوا ٢٧٨ شخصا وإصابة ٢ ٠٦٥ شخصا بجراح. إن الأغلبية الساحقة من الذين قتلوا وجرحوا هم من المدنيين، بمن فيهم ٦٦ طفلا وكما نا استمعنا إلى ن السيد فيلتمان، من بينهم ٤٨ امرأة و ١٧ من الطاعنين في السن. وقد تم تشريد أكثر من ٠٠٠ ٤٧ شخص، الأغلبية منهم من اللاجئين الفلسطينيين. إن تلك الحقائق المزعجة تؤكدها التقارير الواردة من وكالات الأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن صور الأطفال الفلسطينيين الذين تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتلهم تنفطر لها قلوبنا وضمير العالم، وإني مرغم على تشاطر أسماء بعض من الأطفال والأسر والمسنين والأشخاص المعاقين الذين قتلتهم إسرائيل منذ نداءنا الأخير إلى المجلس (انظر S/PV.7214)، الأغلبية منهم قتلوا في الهجمات الجوية الإسرائيلية على منازلهم. إن جميع الضحايا، بمن فيهم أطفالنا ونساءنا لهم أسماء. وليسوا مجرد أرقام يقوم بذبحهم جيش الاحتلال الإسرائيلي كما يروق له. وفيما يلي الأسماء:

محمد الحاج، طارق سعد الحاج، سعد محمود الحاج، عمر الحاج، نجلاء محمود الحاج، أمينة الحاج، كلهم من نفس الأسرة وتمت إبادتهم. عبدالله أبو غازل، ٤ سنوات، ياسمين المطوق، ٤ سنوات، شاند حلمي القرناوي، ٥ سنوات، غالية ديب غنام، ٧ سنوات، نور مروان النجدي، ١٠ سنوات، صابر سكر، ٨٠ عاما، عُلا وشاهي، ٣١ سنة، وسهى أبو سعده، ٤٧ سنة وكلاهما يعاني من إعاقة عقلية وجسدية شديدة، قتلتا في غارة جوية على مركز للأشخاص المعوقين.

لقد تم ذبح ١٨ شخصا من عائلة البطش بمن فيهم ستة أطفال وثلاثة نساء، إحداهن حامل، وتم جرح ١٦ مدنيا أخر آخر على أيدي القوات الإسرائيلية المحتلة في هجمة جوية عسكرية شنت عن عمد على مترلهم، وأعلنت إسرائيل أنها كانت تستهدف تيسير البطش، رئيس شرطة غزة. وكان من بين الوفيات ناهد نعيم البطش، ٤١ سنة، وبهاء مجاهد البطش، ٢٨ سنة، وقصي عصام البطش، ١٢ سنة، ومحمد عصام البطش، ١٧ سنة، واحمد نعمان البطش، ٢٧ سنة، ويحي علاء البطش، ١٨ سنة، وجلال ماجد البطش ٢٦ سنة، ومحمود ماجد البطش، ٢٢ سنة، ومروة

ماجد البطش، وماجد صبحي البطش، وخالد ماجد البطش ٢٠ سنة، وإبراهيم ماجد البطش ١٨ سنة، ومنار ماجد البطش ١٣ سنة، وأمال حسن البطش ،٤٩ سنة، وأنس علاء البطش، عشر سنوات، وقصي علاء البطش، ٢٠ سنة، وزكريا علاء البطش وعزيزة يوسف البطش ٥٩ سنة.

وقتلت قوات الاحتلال في رابعة النهار اسماعيل بكر وعمره ٩ سنوات، وأحمد بكر وعمره ١٠ سنوات، ومحمد بكر وعمره ١٠ سنوات، وزكريا بكر وعمره ١٠ سنوات، فيما كانوا يلعبون على الشاطئ في مدينة غزة، وهو الحادث الذي أشار اليه السيد فيلتمان. أما ياسمين الأسطل وعمرها ٤ سنوات، وأسامة الأسطل وعمره ٦ سنوات، ورقية الأسطل وعمرها ٧٠ سنة – وهم جميعا أفراد أسرة واحدة – فقد قتلوا في غارة جوية على مسجد. وقتل أيضا إبراهيم رمضان أبو دقة وعمره ١٠ سنوات، وأخوه عمرو رمضان أبو دقة وعمره ٢٥ سنة، وأختهما مادلين أبو دقة وعمرها ٢٧ سنة، وهي حامل وأم لثلاثة أطفال، وجدهم المسنة خضرة أبو دقة، وفلة شحيبر وعمرها ٩ سنوات، وأخواها جهاد عصام شحيبر وعمره ١٠ سنوات، ووسيم عصام شحيبر وعمره ٧ سنوات، وأحمد اسماعيل أبو مسلم وعمره ١٤ سنة، وأخته آلاء وعمرها ١٣ سنة، وأخوها محمد وعمره ١٥ سنة، ورهف خليل الجبور وعمرها ٤ سنوات، وياسين الحميدي وعمره ٤ سنوات، ومحمد شادي ناتيز وعمره ١٥ سنة، ومحمد سالم ناتيز وعمره ٤ سنوات، وفارس المحموم وعمره ٥ أشهر.

ونشارك شعبنا المكلوم الدعاء من أجل أرواح الشهداء ونسأل الله القوة والصمود لأسرهم المكلومة ولشعبهم.

ولا تزال أسماء العديد من القتلى غير معروفة إذ لا يزال عمال الإغاثة يبحثون عنها بين الركام وفي حين تواصل إسرائيل هجماتها. وهذا واقع ظالم يكافح فيه الشعب الفلسطيني من أجل البقاء ويعاني معاناة جسيمة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، في حين لا تزال الدولة القائمة بالاحتلال تعتدي بشكل مخجل على حقه في رفض ومقاومة الاحتلال غير الأخلاقي واللاإنساني وغير المشروع – وتطلعاته المشروعة في استيفاء حقوقه وتحقيق حريته.

ويزداد ذلك الواقع سوءا من جراء الاسترضاء المتكرر لإسرائيل وعجز المجتمع الدولي عن إخضاعها للمساءلة وفرض سيادة القانون. ونناشد مجلس الأمن مرة أخرى القيام بمهامه بموجب الميثاق والعمل من الآن فصاعدا على تنفيذ قراراته فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي وقراراته بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والأطفال في حالات النزاع المسلح.

فإذا عجز مجلس الأمن عن الاستجابة لمناشداتنا من أجل إعلاء شأن القانون ووضع حد لتلك الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد شعبنا وضمان حمايته، وإذا أخفقت جهودنا السياسية والدبلوماسية السلمية في ذلك الصدد، لن يكون لنا أي ملجأ سوى العودة إلى الهيئات القضائية للأمم المتحدة والنظام الدولي. ومن واجبنا نحو شعبنا ألا ندخر وسعا فيما نسعى جاهدين لإنهاء الاحتلال والاضطهاد والهيمنة الاستعمارية واستيفاء حقوقنا غير القابلة للتصرف.

وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار يدين العدوان العسكري الإسرائيلي على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، يطالب بوقفه فورا وبرفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وحماية الشعب الفلسطيني، نظرا لأن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ألغت بشكل واضح التزاماتها بالقيام بذلك العمل. وفي ذلك الصدد، نلفت الانتباه إلى أن مثل ذلك القرار والإجراء الضروري لتنفيذه يحظيان بالتأييد الكامل لمجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وهي تشكل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأخيرا، وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أوجه نداء إلى المجتمع الدولي من أجل دعم الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة

الإنسانية في حالات الطوارئ إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة لتخفيف المعاناة الخطيرة والدمار الذي يتحملونه. وفي ذلك الصدد، نناشد الدعم العاجل من المانحين لنداء الطوارئ من أجل غزة الذي أطلقته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ١٤ تموز/يوليه، مع اقرارنا بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الميدان، لمواجهة الأزمة وتلبية احتياجات السكان.

وأخيرا، اود أن أقول بضع كلمات باللغة العربية لأبناء شعبنا في قطاع غزة.

(تكلم بالعربية)

نعود إلى المجلس مرة أخرى بعد أن فشل في إدانة ووقف هذا العدوان على الشعب الفلسطيني وخاصة على أهلنا في غزة. ونحييكم من هذا المجلس مرة أخرى وننحني احتراما لصمودكم الرائع ولشهدائنا الأبرار الذين سقطوا في هذا العدوان الهمجي الإسرائيلي، الذي طال الأطفال والنساء والعجزة والمسنين وعموم المدنيين من الـ ٠٠٠ ٨٠٠ ١ من أبناء شعبنا الغالي في القطاع. أنتم على حق في غضبكم على هذا المجلس الذي لم يوقف العدوان عليكم، وأنتم على حق في غضبكم من أن العالم يراكم تعانون وتفقدون أطفالكم وأفراد أسركم ولم يوقف هذا العدوان والظلم عليكم. ولكن شعوب العالم بأسرها تنظر اليكم بكل فخر واعتزاز وانتم تناضلون وتضحون بالغالي والنفيس من أجل حريتكم ووقف هذا العدوان الغاشم عليكم. واننا جميعا نعرف انكم ستنجحون وان شاء الله قريبا في وقف هذا العدوان الغاشم وهذا البطش.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد برسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في مواجهة اختطاف الإرهابيين لأطفالنا، لم يترك لنا أي خيار. وفي وجه انهيال الصواريخ على مواطنينا، لم يكن أمامنا أي خيار. وفي مواجهة تسلل الإرهابيين عبر الأنفاق تحت حدودنا، لم يترك لنا أي خيار.

وقبل بضع ساعات، دخلت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى غزة لإعادة الهدوء المستمر إلى شعب إسرائيل وفي الوقت نفسه تقليص قدرات حماس الإرهابية. وبذلنا كل ما في وسعنا لتجنب ذلك. واتخذ رئيس الوزراء قرارا شجاعا بقبول كل عروض وقف إطلاق النار، حتى حينما كان شعب إسرائيل يتعرض للهجوم عليه. ولكن حماس رفضت كل مبادرة لإعادة الهدوء. وذلك ما لم نكن نريده. فقد أرسلنا أطفالنا – أبناؤنا وبناتنا – الى مواجهة العدو الذي يعيش على أعمال العنف ويحتفي بالموت.

وأود أن أكون واضحا. إن قواتنا تقاتل في غزة ولكنها لا تقاتل سكان غزة. ولفترة أعوام، ما فتئ مواطنو إسرائيل يقعون ضحايا للهجمات التي تشنها بلا كلل جماعة إرهابية قاتلة. فحماس هاجمتنا في منازلنا ومداسنا وحافلاتنا. فلتقفوا الآن مع إسرائيل لمنع وابل الصواريخ المقبلة والاختطاف المقبل والهجوم الانتحاري المقبل، بحيث يمكننا بصورة نهائية القضاء على إلقاء تهديد الارهاب بظله الحالك على شعب إسرائيل.

ويتيح الشهر الماضي وحده لمحة في الهجمات المستمرة بلا هوادة التي تواجهها إسرائيل. فنحن نتعرض للهجوم من أربع جبهات. وتطلق الصواريخ من سوريا ولبنان وسيناء، وأطلق الإرهابيون في غزة أكثر من ٥٠٠ ١ صاروخ.

وضبط النفس الهائل الذي مارسته إسرائيل يواجه عدواناً لا ضابط له. ولمدة ست ساعات من يوم الثلاثاء أوقفت إسرائيل إطلاق النار. وشهد العالم خلال ذلك الوقت وقف إطلاق النار كما تفهمه حماس. إسرائيل توقف إطلاق النار وحماس تطلقها. لم تطلق حماس صاروخاً أو صاروخين؛ بل أمطرت إسرائيل بـ ٥٠ صاروخاً. وكل صاروخ يوجه رسالة عالية الصوت واضحة بأن حماس مصممة على شن حرب على الدولة اليهودية.

وبعد يومين، طلبت الامم المتحدة هدنة إنسانية محدودة. ومرة أخرى، وافق رئيس الوزراء نتنياهو، وأثبت أن إسرائيل ليست مهتمة بشن حرب. وبينما كان عمال الإغاثة ينقلون المواد لمساعدة شعب غزة، واصلت حماس التحدي بإطلاق الصواريخ ضد إسرائيل. كيف استخدمت حماس وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية؟ لقد أرسلت ثلاثة عشر إرهابياً مدججين بالسلاح عبر نفق الإرهاب تجاه مستوطنة صوفا لغرض وحيد هو ارتكاب مجزرة. وتلك هي المرة الثالثة خلال الأسبوعين الماضيين التي استخدمت فيها حماس أنفاقها في التسلل إلى إسرائيل ومحاولة تنفيذ هجمات. وطوال الوقت، ما فتئت تطلق مئات الصواريخ.

ولعشرة أيام، كانت حياة خمسة ملايين إسرائيلي تعني مجرد ثوانٍ للركض إلى مخبأ من القنابل للنجاة بأرواحهم. إن أكبر مدننا – تل أبيب وحيفا والقدس – تتعرض للقصف بصورة يومية. وما من بلد في العالم يمكن أن يتسامح مع مثل هذا الاعتداء على مواطنيه، وإسرائيل ينبغي ألا يتوقع منها ذلك. ونحن نعمل من أجل الدفاع عن الاسرائيليين من الهجمات الإرهابية المستمرة فحسب.

وطوال عملية الجرف الصامد، التزمت إسرائيل باحترام القانون الدولي. جيشنا جيش أخلاقي ليس له مثيل في العالم. هو لا يطمح إلى إيذاء أي شخص بريء. نحن نعمل ضد الأهداف الإرهابية فقط، ونأسف حقاً لأي خسائر مدنية. وفي المقابل، ليس هناك خط أحمر لن تجتازه حماس. ولا شيء يوقفها وليس هناك عمق لن تنحدر إليه. بل إنها تستخدم حتى سيارات الإسعاف التي تملؤها بالأطفال لنقل إرهابييها في جميع أنحاء غزة.

لا يوجد موقع لا تصل حماس إليه. فهي تخزن أسلحتها في البيوت التي تسكنها الأسر، وتطلق الصواريخ من المساجد، كما أنشأت مقراً لها في قبو أحد المستشفيات في غزة. ويوم أمس، أقرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أنها عثرت، في ظروف غامضة، على ٢٠ قذيفة في إحدى مدارسها. وأنا على يقين من أن الوكالة إذا ما قدر لها تفتيش مرافقها الأخرى، سوف تكتشف أن هذا غيض من فيض. فحماس تستخدم مرافق الأمم المتحدة لارتكاب جريمة حرب مضاعفة من خلال استهداف المدنيين الإسرائيليين بينما تتخفى وراء مدنيين فلسطينيين. ومن رفاه الفنادق الفاخرة في قطر، يطلب قادة حماس مثل خالد مشعل خدمة الغرف بيد، بينما يطالب حماس بيده الأخرى باستخدام الفلسطينيين كدروع بشرية.

إلا أن أعضاء المجلس ليسوا مضطرين لأن يصدقوا قولي. فالممثل الفلسطيني لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اعترف بذلك. حيث قال:

> ”إن القذائف التي تطلق الآن ضد إسرائيل، كل وجميع القذائف تشكل جريمة ضد الإنسانية، سواء أصاب هدفه أو أخطأه، لأنه موجه ضد أهداف مدنية.“

آمل أن يتذكر الممثل الفلسطيني ذلك عند إطلاق التهديدات لدخول بعض منظمات الأمم المتحدة.

وإسرائيل تواجه خياراً لا ينبغي أن تواجهه أي دولة – الامتناع عن الاستجابة وتعريض مدنييها للهجمات الصاروخية، أو التعامل مع الإرهابيين والمجازفة بإصابة المدنيين. حماس تستخدم الضحايا الفلسطينيين وقوداً لآلية دعايتها. استراتيجية حماس واضحة. فهي تدمم قتل شعبها على أمل أن يمارس المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لتلبية مطالبها.

ومن المؤسف أن كثيرين انطلت عليهم هذه الحملة الشريرة، فوصفوا القتال بأنه مساواة أخلاقية، أو ”دورة العنف“. كل هؤلاء الذين يزعمون أن اللوم يقع على الطرفين بالتساوي إنما يخدمون حماس ويحكمون على شعب غزة وإسرائيل بالمزيد من المعاناة. والإدانات المضللة لإسرائيل تعزز

قبضة الإرهابيين. وهناك فرق واضح بين إسرائيل وحماس. فالشعب اليهودي يؤمن بقيمة الحياة، في حين أن حماس تؤمن بقيمة إزهاق الأرواح. كم عدد الفلسطينيين الذين ما زال يتعين أن يقعوا ضحايا قبل أن ينهي الرئيس عباس شراكته مع حماس أخيراً؟ عباس رئيس حكومة الوحدة التي تضم مجموعة إرهابية قاتلة. علام اتحدت هذه الحكومة بالضبط؟ من الواضح أنه ليس من أجل السلام.

حتى حين تدوي صفارات الإنذار في جميع أنحاء إسرائيل، فإن بعض أعضاء المجتمع الدولي يطلقون صفارات إنذار كاذبة هنا في الأمم المتحدة. قالوا لنا إنه حالما تنسحب إسرائيل إلى خطوط عام ١٩٦٧ وتفكك مستوطناتها، سيحل السلام. وأصروا على أن النزاع يغذيه ما يسمى بالاحتلال. الاحتلال؟ ألا يتذكر أحد أي شيء؟

في عام ٢٠٠٥، عندما كنت رئيساً لجهاز الشؤون الخارجية في إسرائيل، نقلت إسرائيل كل شبر من غزة إلى الفلسطينيين. وفي هذه العملية، شاهدنا العالم ونحن نقتلع آلاف الأسر من منازلها ونفكك أعمالها التجارية. وعندما انتهينا من ذلك، لم نترك هناك جندياً أو مستوطناً أو إسرائيلياً واحداً. كل ما تركناه وراء ظهورنا صوبات زراعية وهياكل أخرى كان من شأنها تنمية اقتصاد غزة والسماح للشعب الفلسطيني ببناء مجتمع سلمي. وفتحنا المعابر الحدودية وشجعنا التجارة لأننا أردنا لغزة أن تنجح. كنا نأمل أن يكون ذلك نموذجاً لمجتمعين يعيشان جنباً إلى جنب في سلام.

لكن ذلك لم يحدث. فقد استخدمت حماس ذريعة الديمقراطية لإنشاء كيان قائم على الدين والتشدد. في البداية، شنت حربا أهلية ضد حركة فتح وأعدمت خصومها السياسيين. ثم دمرت الصوبات الزراعية والأعمال التجارية التي تركناها وراء ظهورنا. وبدلاً من استخدامها لبناء المؤسسات الاقتصادية، أنشأت نظاماً إرهابياً كاملاً زودته بأميال من الأنفاق تحت الأرض. وأخيراً، استولت على الأموال التي تدفقت من المجتمع الدولي لإغراق غزة بالأسلحة.

وفي كل شهر على مدى السنوات التسع الماضية، أطلقت حماس الصواريخ باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية. وبمرور الوقت، وسعت ترسانتها من الصواريخ من بضع مئات إلى الآلاف. والأسلحة التي لديهم اليوم أكثر تطوراً ويمكن أن تصل إلى مزيد من العمق الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى. وكل بضع سنوات، تصعد حماس هجماتها من خلال شن هجوم مكثف. في عام ٢٠٠٨، وعلى مدى ثلاثة أسابيع، أطلقت حماس ٨٠٠ صاروخ كان يمكن أن تصل إلى مليون إسرائيلي يعيشون في المنطقة القريبة من غزة. وفي عام ٢٠١٢، أطلقت حماس ١ ٢٠٠ صاروخ في أسبوع واحد كان يمكن أن تصل إلى ٣,٥ مليون اسرائيلي في جنوب ووسط إسرائيل. وفي الأسبوعين الماضيين، أطلقت حماس ١ ٥٠٠ صاروخ كانت تهدد ٥ ملايين إسرائيلي، أو ٧٠ في المائة من سكاننا يعيشون في جميع أنحاء البلد.

وبعد كل تصعيد، يتوسط المجتمع الدولي من أجل وقف إطلاق النار وتقبل إسرائيل ذلك على أمل أن يجلب السلام أخيراً. وبعد ثلاث جولات من الاعتداءات الرئيسية وأكثر من ١٢ ٠٠٠ صاروخ في تسع سنوات، أصبح من الواضح أن حماس ليست مهتمة بجلب الهدوء إلى غزة. فهي تستخدم استراتيجية الهدنة. وعندما تجد حماس نفسها على وشك الهزيمة، توافق على توقف قصير لإعادة الترتيب واعادة التسلح واستئناف الاعتداءات.

ولسنوات، كنا نبلغ مجلس الأمن بشأن آلاف الصواريخ التي تهربها حماس إلى غزة. تحدثنا وكررنا تلك الحقائق. وقوبلنا بالصمت. ودعونا المجتمع الدولي مراراً وتكراراً لإدانة الهجمات الصاروخية وقوبلنا بالصمت. لقد حان الوقت لكي يواجه المجتمع الدولي عواقب تقاعسه. فحماس قد استخدمت

موطئ قدمها في غزة لكي تدوس على الشعب الفلسطيني وتبني قاعدة للإرهاب في الفناء الخلفي لإسرائيل. وهي ترى الفرصة سانحة الآن للقيام بذلك مرة أخرى. حماس تستخدم حكومة الوحدة لتصدير قدراتها الإرهابية من قطاع غزة إلى يهودا والسامرة. فإن لم توقف حماس، سيعني ذلك المزيد من الإرهاب لإسرائيل ومأساة أكبر للفلسطينيين.

لقد أيد المجتمع الدولي اتفاق الوحدة المبرم بين فتح والمنظمة الإرهابيه، اعتقادا منه أنه سيقرّبنا من تحقيق السلام. هل يبدو ذلك منطقيا؟ فكيف يمكن أن يؤدي قبول جماعة إرهابية تتمثل علة وجودها في القضاء على إسرائيل إلى تحقيق السلام؟ لا بد أن يكون قد اتضح الآنأن حماس تتستر وراء اتفاق سياسي لتضفي الشرعية على أهدافها المتطرفة. فعقب إنشاء حكومة الوحدة الوطنية، أعلن فتحي حماد، الوزير المعيّن من حركة حماس أن:

”ما يطربنا هو قعقعة أصوات الرصاص وانفجار القنابل والقذائف وأسر الجنود الإسرائيليون“.

وليس ثمة خطر أوضح من هذا. إن تأييد اتفاق الوحدة إنما يتيح لحماس الفرصة لرتق التحريض والعنف والإرهاب في النسيج الأساسي ليهودا والسامرة، تماما كما فعلت في غزة.

إن المواطنين الإسرائيليين يرغبون في العيش في سلام. نريد أن نرى أطفالنا يشبّون ويكبرون دون الحاجة بتاتا إلى اللجوء إلى ملاجيء الاحتماء من القنابل، ودون الحاجة بتاتا إلى ارتداء الزي العسكري. ويحدونا الأمل في أن يأتي اليوم الذي نقرأ فيه عن شن الهجمات على الشعب اليهودي في كتب التاريخ لا في الصحف اليومية. غير أن ذلك اليوم لم يأت بعد. فنحن مرغمون في الوقت الحاضر على شن الحرب ضد جماعة إرهابية تلتزم بتدميرنا. وإذ نتكلم الآن، فقد حل الظلام في إسرائيل. وبدلا عن أن يخلد أبناؤنا وبناتنا إلى النوم الهانئ في أسرّتهم، فهاهم خارج منازلهم في جُنْح الليل يسهرون على أمن إسرائيل وشعبها.

يقول الملك داوود في كتاب المزامير: ”طَالَ سَكَنِي مَعَ أُنَاسٍ يُبْغِضُونَ السَّلاَمَ. أَنَا رَجُلُ سَلاَمٍ، وَكُلَّمَا دَعَوْتُ إِلَيْهِ هَبُّوا هُمْ لِلْحَرْبِ (الكتاب المقدس، المزمور ١٢٠: ٦-٧). ولم يكن أمام إسرائيل أي خيار آخر. ولكن لكل فرد في هذه القاعة أن يختار الوقوف ضد الإرهاب والدفاع عن حق الشعوب في العيش في سلام، وأن يقف ضد استخدام الدروع البشرية، وأن يدافع عن حقوق الإنسان. ولكل فرد هنا الحق في أن يقف ضد القهر ويدافع عن الحريات العزيزة علينا جميعا. وقد أعرب زعماء العديد من الحكومات الممثلة في هذه القاعة سلفا عن تأييدهم لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. ونحن نشكرهم على الوقوف إلى جانبنا في هذه اللحظة الحاسمة. وأدعو بقية الممثلين الموجودين هنا إلى الانضمام إليهم.

ولدي هنا بوصلة. وأود أن أعطيها للمجتمع الدولي على أمل أن توجه أعضاءه نحو اتخاذ قرار سليم يتسم بالمزيد من الوضوح، نُصرة للخير على الشر وللحق على الباطل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى أعضاء مجلس الأمن.

السيد عميش (الأردن): طلب الأردن، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية عقد هذه الجلسة الطارئة لمناقشة التطورات الخطيرة في قطاع غزة. ونشكر أعضاء المجلس على استجابتهم السريعة له.

يرفض الأردن ويدين بأشد العبارات العدوان المتكرر الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة، وحربها على الشعب الفلسطيني، والتطور الأخير بعد بدء الغزو البري على القطاع ليلة أمس. ويشجب الأردن هذا الاستخدام غير المتناسب وغير المبرر للقوة المفرطة. كما يرفض الاستهداف العشوائي الذي يطال في جُلّه

المدنيين الأبرياء من أبناء وبنات الشعب الفلسطيني الصابر. هل انعدمت الإنسانية، فأصبح العالم معتادا على مشاهد القتلى من أطفال غزة، وعلى شواطئها وبين ركام منازلها.

لقد أسفر العدوان الإسرائيلي عن سقوط أكثر من ٢٧٠ شهيدا لغاية الآن، وما يفوق على ٠٠٠ ٢ جريح، والأعداد في تزايد مستمر. وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى أن ما يزيد على ٨٠ في المائة من الضحايا الفلسطينيين من المدنيين، وأن ما يزيد على ٣٠ في المائة منهم من الأطفال. لقد دُمّر ما يزيد على ٦٠٠ ١ منزل فلسطيني، وأخلى عشرات الآلاف من الفلسطينيين منازلهم في شمال ووسط غزة، ولجأ أكثر من ٠٠٠ ١٨ فرد إلى مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إن ما يزيد على نصف سكان غزة بلا مصادر للمياه. وقد دُمّر العديد من المدارس والمراكز الصحية، الأمر الذي ضاعف من المعاناة الإنسانية الخانقة.

يطالب الأردن إسرائيل بوقف العمليات العسكرية فورا، وسحب قواتها من قطاع غزة. ويدعو الأردن للتهدئة التامة ووقف إطلاق النار. ويطالب أيضا بوقف استهداف المدنيين الأبرياء في أي مكان وحمايتهم، فضلا عن احترام قواعد القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الإطار، يدعم الأردن المبادرة المصرية المطروحة لوقف إطلاق النار والتهدئة.

لقد قام الأردن بتعزيز طواقم المستشفى الميداني العسكري العامل في غزة منذ سنوات، علاوة على إرسال المساعدات الطبية العاجلة إلى القطاع مؤخرا. وقد استقبل الأردن كذلك دفعات من الجرحى الفلسطينيين. وندعو المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى الفلسطينيين في قطاع غزة.

إن الأردن، وبقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، يعمل بشكل أساسي من خلال اتصالات مكثفة مع زعماء وقادة المنطقة والعالم من أجل الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ونشدد على أن الحل الوحيد الذي يضمن عدم تكرار هذا العدوان الإسرائيلي، هو حل سياسي من خلال استئناف المفاوضات الشاملة والجادة، استنادا إلى حل الدولتين، الذي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا للقرارات الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وبما يحقق الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة وشعوبها.

السيدة باور (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته.

يساور الولايات المتحدة بالغ القلق إزاء الهجمات الصاروخية التي تشنها حماس، وإزاء التصعيد الخطير للأعمال العدائية في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، يقلقها الأثر المدمر للأزمة على المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

تكلم الرئيس أوباما مع رئيس الوزراء نتنياهو هذا الصباح ليؤكد له مجدداً تأييد الولايات المتحدة القوي لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وكما قال الرئيس أوباما اليوم، لا يمكن لأية دولة أن تقبل أن تسقط الصواريخ داخل حدودها أو أن يدخل الإرهابيون عبر الأنفاق إلى أراضيها. في الأسبوعين الماضيين وحدهما، أطلقت حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في غزة أكثر من ٥٠٠ ١ صاروخ نحو المراكز السكانية في إسرائيل. هجمات حماس أمر غير مقبول، وما من دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقبلها. ويحق لإسرائيل أن تدافع عن مواطنيها وأن تمنع هذه الهجمات.

كما قال الرئيس أوباما اليوم فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء احتمال فقدان المزيد من الأرواح البريئة. من المهم عمل كل ما يمكن من أجل منع سقوط ضحايا من المدنيين، وكذلك للتخفيف من معاناة الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال.

الآثار الناجمة عن تزايد العنف واضحة لنا جميعا، وهي تدمي القلوب. ونشعر بألم عميق من رؤية صور المعاناة الواردة من

غزة، بما في ذلك الوفيات والإصابات بين المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، ومن بينهم أطفال صغار، وتشريد الآلاف من الأشخاص. أما المدنيون الإسرائيليون، وفيهم المسنون والأطفال على السواء، فإنهم يفرون إلى الملاجئ، وليس لديهم إلا القليل من الوقت للإفلات من وابل الصواريخ القادمة من غزة. ليست تلك طريقة حياة لأحد، لا للفلسطينيين ولا للإسرائيليين.

الصبية الفلسطينيون الأربعة على الشاطئ في مدينة غزة كانوا ككل الأولاد في كل مكان، لا هم لهم سوى اللعب. ووفاتهم أمر مفجع، ولا شك أن أفراد أسرهم وجيرانهم يشعرون اليوم بمرارة الفقد. لقد فتحت السلطات الإسرائيلية تحقيقا في مقتلهم.

وتزيد الآثار المدمرة للصراع من شدة الانزعاج إزاء إهدار حماس للجهود الجادة التي تبذلها مصر للتوسط من أجل إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. كان وقف العنف ليتيح للمدنيين من كلا الجانبين الفرصة للسلام، لكن حماس واصلت هجماتها الصاروخية.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بالتوصل إلى حل دبلوماسي لوقف أعمال العنف الجارية. وكما أوضح الرئيس أوباما في وقت سابق اليوم، نرى بضرورة العودة إلى وقف إطلاق النار الذي تُوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن ملتزمون بدعم اقتراح وقف إطلاق النار الذي تقدمت به مصر. ولهذا السبب، يعمل وزير الخارجية كيري مع شركائنا الإقليميين في محاولة للتوصل إلى وقف الأعمال القتالية، وهو على استعداد للسفر إلى المنطقة عقب إجراء مشاورات إضافية.

وإلى حين التوصل إلى وقف إطلاق النار هذا، يتعين علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة المدنيين الذين يجدون أنفسهم في براثن العنف. نحن ممتنون على الهدنة الإنسانية ذات الخمس ساعات التي تفاوض عليها المنسق الخاص سيري يوم أمس. لقد أتاحت فرصة بالغة الأهمية للأمم المتحدة، وللعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والمجال الطبي وغيرهم للوصول إلى الجرحى والمشردين والفئات الأشد ضعفا. وأتاحت الوقت لإصلاح جزء من البنية التحتية الضرورية لتحسين الحصول على الخدمات الأساسية. ووفرت مهلة وجيزة لبعض أكثر الناس تضررا من الصراع.

لكن لنكن واضحين: الهدنة الإنسانية ليست إلا مجرد هدنة. إنها وقفة وجيزة في إعصار من العنف المستمر، الذي يصبح شاملاً في كثير من الأحيان، ما يلحق المعاناة بالمدنيين ويروعهم. الهدنة ليست بديلا عن وقف إطلاق النار، الذي هو المطلوب.

وفي الواقع، ما هو في الأصل حالة إنسانية مثيرة جداً للقلق في غزة آخذٌ في التدهور بسرعة. هناك على نطاق واسع نقص في المياه والغذاء والكهرباء والأدوية. وتقوم الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية، والمواطنون الفلسطينيون العاديون بعمل رائع لمساعدة المحتاجين: من فتح بيوتهم للأشخاص المشردين إلى تقديم حصص إعاشة الطوارئ لمن يعيشون في الأماكن التي يصعب الوصول إليها. ولكن الحالة خطيرة وآخذة في التدهور. وإلى أن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى كفالة حماية المدنيين، وإلى احترام المرافق الطبية والإنسانية وحمايتها، بما في ذلك تلك التابعة للأمم المتحدة.

هذا الأسبوع، اكتشفت الأمم المتحدة في غزة ٢٠ صاروخا كانت موضوعة في إحدى مدارسها. أزالت الأمم المتحدة الصواريخ بسرعة، وأدانت ذلك العمل إدانة صريحة. هذه الأساليب لا يمكن الدفاع عنها. ونحن ندين بأقوى العبارات هذا الاستخدام غير الأخلاقي وغير المشروع والخطير للمدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية، الأمر الذي يعرض للخطر بعضا من أضعف أفراد المجتمع: الأطفال والمرضى.

يجب ألا تعيش أي أسرة، سواء كانت فلسطينية أو إسرائيلية، في خوف دائم من أن تكون غير آمنة في منزلها.

وينبغي ألا يستيقظ الأطفال، إسرائيليين أو فلسطينيين، من نومهم ليلا على أصوات الصواريخ وإطلاق النار، كما ينبغي ألا يكون الخروج مغامرة خطيرة تمنعهم من الذهاب إلى المدارس. ما من شعب يرغب في العيش على هذا النحو. ومما يثير السخط أنهم مجبرون على العيش على هذا النحو.

إن الطريق الوحيد لإنهاء الوضع هو الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ من غزة، ووقف تصعيد الأعمال العدائية. هذا ما ندعو إليه اليوم.

تفاقم العنف المتصاعد مؤخراً من جراء اختطاف ثلاثة من الصبية الإسرائيليين وقتلهم بدم بارد، وما أعقب ذلك من اختطاف صبي فلسطيني وقتله بدم بارد. عندما بلغ أم أحد الضحايا الإسرائيليين نبأ مقتل الصبي الفلسطيني، قالت: ينبغي ألا تتعذب أي أم أو أي أب العذاب الذي نتعذبه الآن''. وهي محقة. لقد أريق الكثير من الدماء البريئة. ويجب أن تتوقف معاناة المدنيين الأبرياء.

السيد ليو جيابي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الطارئة. وأشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته. لقد استمعت بإمعان إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل. تتابع الصين عن كثب التطورات الأخيرة في الحالة الإسرائيلية – الفلسطينية.

على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي، واصلت إسرائيل قصفها الجوي الواسع النطاق ضد غزة، وشرعت في اجتياح غزة براً، ما أدى إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. يساور الصين قلق عميق وتشعر بالحزن لهذا التطور. وتدين الصين كل أنواع إساءة استخدام القوة. وأيا كانت الأسباب، فإن أي عمل يؤدي إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح بين المدنيين الأبرياء أمر غير مقبول. وبدلا من حل المشاكل، لا يفضي استخدام القوة إلا إلى المزيد من سفك الدماء والدمار والبغضاء.

إننا نشعر بخيبة الأمل لكون الهدنة الإنسانية لم تفضِ إلى وقف دائم لإطلاق النار. ونحث الأطراف المعنية على وقف الأعمال العدائية فورا، وسحب قواتها البرية من غزة، ورفع الحصار عن غزة رفعا تاما، وإتاحة إمكانية الوصول للأمم المتحدة وغيرها من وكالات المعونة الإنسانية الدولية الأخرى بغية التخفيف من البؤس الذي يعانيه السكان المحليون. تؤيد الصين الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة، واعتماد موقف حازم بشأن الحالة في غزة، وتعزيز التخفيف من حدة التوتر، ومنع وقوع مزيد من الإصابات في صفوف المدنيين، وحفظ السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وتقدر الصين وتدعم الوساطة الدبلوماسية التي يقوم بها المجتمع الدولي، بما في ذلك ما يقوم به الأمين العام بان كي – مون، ومصر وبلدان أخرى في المنطقة وجامعة الدول العربية، بهدف الحد من تصعيد الحالة الراهنة. الأمر الضروري في هذه المرحلة هو أن يستجيب الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني لمبادرة المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار ومساعيه الحميدة، والتوصل على الفور إلى وقف لإطلاق النار، وتجنب أي عمليات عسكرية برية، أو إطلاق للصواريخ، أو غير ذلك من الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التصعيد والتوتر.

والصين على اتصال وثيق مع الأطراف المعنية من أجل الدفع باتجاه التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فقد التقى أحد نواب وزير الخارجية الصينية بشكل منفصل في الصين مع مبعوثين وممثلين عن إسرائيل وفلسطين ومصر وغيرها من البلدان العربية وجامعة الدول العربية، وهو منخرط معهم في حوار عميق. وبينما نتكلم الآن، يقوم المبعوث الصيني الخاص إلى الشرق الأوسط بمساعي حميدة متنقلاً بين إسرائيل وفلسطين للدفع باتجاه تحقيق السلام والحوار. وسنقوم أيضاً بإرسال معونة إنسانية إضافية إلى فلسطين للتخفيف من

حدة الصعوبات الإنسانية في غزة. والصين على استعداد لمواصلة اتصالاتها مع الأطراف المعنية، بما في ذلك البلدان العربية، ولن تدخر جهدا في تخفيف الوضع الفلسطيني والإسرائيلي، والحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة.

وتظل قضية فلسطين جوهر مسألة الشرق الأوسط. إن استمرار الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط لا يفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وظهور الصراع في غزة من جديد يؤكد على الأهمية والضرورة الملحة لإيجاد حل لقضية فلسطين نظرا للوضع الحالي في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده لتقديم كلا الجانبين مبادرات بنّاءة، بغية استعادة الثقة المتبادلة، واستئناف الحوار على وجه السرعة، وتحقيق تقدم كبير. ويجب على إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال أن تتخذ خطوات استباقية، وتهيئ الظروف الضرورية لاستئناف محادثات السلام.

وتؤيد الصين بحزم القضية العادلة للشعب الفلسطيني المتمثلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع القدس الشرقية عاصمة لها. ونؤيد أيضا انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أريد أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الاعلامية.

إن عملية الغزو البرّي التي تقوم بها إسرائيل في قطاع غزة تؤدي إلى زيادة تصعيد الصراع مع حركة حماس. ونحن نأسف لأنه، على الرغم من نداءات الزعماء ذوي النوايا الحسنة حول العالم لوقف التصعيد وضبط النفس، زاد الصراع حدة ونطاقا على السواء. والواقع أن هذا الصراع أودى بأرواح عديدة، بما في ذلك أرواح النساء والأطفال الأبرياء.

وبينما نعترف بحق إسرائيل المتأصل في حماية مواطنيها من الهجمات، يجب أن يكون ردها متناسبا، ووفقا للقانون الإنساني الدولي. إن عدد القتلى المدنيين في الجانب الفلسطيني، لا سيما النساء والأطفال، لا يمكن تبريره إطلاقا. وفي السياق نفسه، نحث حماس على وضع حد فوري للهجمات الصاروخية العشوائية، التي روّعت الإسرائيليين وعطّلت حياتهم. فالعنف يولّد العنف، ويجعل من المستحيل تقريبا تحقيق المصالحة. ونحن نعتقد أن وقف تصعيد الصراع الآن هو أمر مطلوب على وجه السرعة. وهذا ينطوي على أن يمارس قادة كلا الجانبين أقصى درجات ضبط النفس. وينبغي للبلدان ذات التأثير على الأطراف المتحاربة ألاّ تدخر جهدا لتيسير العودة إلى وقف إطلاق النار الذي كان قائما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

لقد ثبت أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لقضية فلسطين. فالسبيل الوحيد إلى تحقيق السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين هو من خلال المفاوضات. لذلك، يجب أن تبقى الأبواب أمام الحل الدبلوماسي مفتوحة. ونحن نحث كلا الطرفين على احتضان الحوار من خلال إحياء محادثات السلام المتوقفة. ونكرر دعمنا للحل القائم على دولتين، ولقيام كل من إسرائيل وفلسطين بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الاعلامية.

إن الأحداث التي نشهدها خطيرة، وللأسف، لم يسبق لها مثيل. ففي الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤، وقع سكان قطاع غزة في كل مناسبة ضحايا بين نيران الصواريخ التي ندينها، وإطلاق النار من جانب الجيش الإسرائيلي. وفي كل مرة، عانى الشعب الفلسطيني ضائقة كبيرة. فتاريخ منطقة الشرق الأوسط، أكثر من أي منطقة أخرى من العالم، يكرر نفسه. ونحن نشهد من جديد دوامة القتل وابتعاد السلام الذي يبدو بعيد المنال بشكل متزايد في كل مرة تفشل الجهود المبذولة بجدية. قبل بضعة أسابيع، كنا نتكلم عن دعمنا لمبادرة

السلام والحوار بين الطرفين برعاية وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد جون كيري. واليوم، يعيد التاريخ نفسه، ونشهد الحرب مرة أخرى.

وفي هذا السياق، ماذا ينبغي أن تكون أولوياتنا بالنسبة إلى المجلس والمجتمع الدولي؟ إن أولويتنا المباشرة والمطلقة يجب أن تكون تحقيق وقف إطلاق النار. فمن ناحية، يجب أن يتوقف إطلاق القذائف الصاروخية من جانب حماس باتجاه إسرائيل. إنه انتهاك للقانون الإنساني الدولي. ومن ناحية أخرى، إن الغارات الجوية الإسرائيلية والهجوم البرّي قد تسببا فعلا بوفيات كثيرة جدا، أي قرابة ٣٠٠ فلسطيني، ٨٠ في المائة منهم من المدنيين، بمن فيهم ٤٠ طفلا.

وأذكر أنه بمقتضى القانون الإنساني الدولي، ينبغي توفير الحماية للمدنيين. ومن الضروري وقف دوامة العنف وتفاقم الخسائر البشرية الكارثية الناجمة عن الأزمة. وزير الخارجية الفرنسي، السيد لوران فابوس، موجود حاليا في المنطقة. فقد التقى السلطات الفلسطينية والمصرية التي نؤيد جهود الوساطة التي تبذلها. وسوف يلتقي غدا السلطات الإسرائيلية والأردنية.

وترحب فرنسا أيضا بدور الوكالات الإنسانية في غزة، خاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، التي تعمل على التخفيف من حدة المعاناة وانعدام الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني. وتضطلع أفرقة المساعدة الإنسانية بمهمة مقدسة، ويجب أن تكون قادرة على التصرف وفقا للاحتياجات، وأن تكون سلامتها مضمونة.

ومع ذلك، وقف إطلاق النار لا يكفي. يجب أن نهيّئ الظروف لهدنة دائمة تلبي التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين، وبخاصة في قطاع غزة – فمن ناحية الأمن الذي هو حق مطلق، ومن ناحية أخرى وضع حد للحصار، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهي أمور لا بد منها. ويجب ألاّ تكون غزة مقرّا لأولئك الذين يريدون تدمير إسرائيل، أو سجنا في الهواء الطلق. وندعو حماس، أولا، إلى دعم الاقتراح بوقف إطلاق نار فورا، ومن ثم تمهيد الطريق للتوصل إلى اتفاق نهائي عن طريق قبول الشروط التي وضعتها المجموعة الرباعية، ألا وهي الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، وقبول الاتفاقات التي وقّعتها السلطة الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون غزة قادرة على استئناف الحياة الطبيعية، نظرا لأن الفقر واليأس والخمول أمور تقوّي صفوف حماس بدلا من أن تضعفها. لذلك، من المهم العمل على رفع الحصار، وفتح المعابر الحدودية، بما في ذلك معبر رفح. ومن هذا المنطلق، اقترحت فرنسا عودة بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية لرفح، التي تحسّن الظروف المعيشية للسكان، وتدعم العودة الفعالة للسلطة الفلسطينية.

وأخيرا، من الضروري قبل كل شيء استعادة معنى التوصل إلى تسوية سياسية. لقد تسنّت لي الفرصة لأقول إن السمات الرئيسية لهذا الحل معروفة. ومع ذلك، لا أحد يستطيع تنفيذها. إن استئناف عملية السلام واستكمالها هما الحل الوحيد المتوفر. الأوروبيون والعرب، إلى جانب الأميركيين، يجب تعبئة أنفسهم بغية القيام على نحو فعال بتزويد كلا الطرفين بضمانات هما في حاجة إليها بغية التغلب على مخاوفهما. والواقع أنه في حين يستمر جدار الخوف قائما وشعور كل طرف بأن الطرف الآخر يريد تدميره، لن يكون شيء ممكنا. الصيغ القديمة لم تفلح خلال السنوات العشرين الماضية منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو. والواضح أن الطرفين غير قادرين على التحرك نحو تحقيق السلام بذاتهما. إننا بحاجة إلى أفكار جديدة وجهود يبذلها الجميع لمساعدتهما على سلوك هذا الاتجاه الذي يترددان في سلوكه.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الاعلامية.

تشعر أستراليا بقلق عميق، إلى جانب أعضاء آخرين في المجتمع الدولي، إزاء تصعيد الأعمال العدائية بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة. إنها لمأساة أن الأحداث الأخيرة أدت بنا إلى هذه النقطة. ومن المهم أن يتم اتخاذ خطوات للتخفيف من حدة التوتر واستعادة السلام. فقرار حماس برفض مقترحات وقف إطلاق النار التي تقدمت بها مصر، واستمرار إطلاق الصواريخ عشوائيا باتجاه إسرائيل أمران لا مبرر لهما. ونحن نشعر بالتقدير حيال جميع الجهود التي تبذلها مجموعة من الجهات الفاعلة التي عملت على التفاوض بشأن وقف لإطلاق النار خلال الأسبوع الماضي.

ونرحب بالأخبار التي تفيد بأن الأمين العام سوف يسافر إلى المنطقة غدا، ونحن نؤيد بقوة الجهود الدبلوماسية التي يبذلها.

وإننا نحث بقوة جميع الأطراف على إيجاد حل سلمي ووضع حدٍّ للعنف الحالي.

وأستراليا تُدين الأحداث التي أدَّت إلى التصعيد الراهن في المنطقة. فقتل ثلاثة شبان إسرائيليين في الضفة الغربية في ٢ تموز/يوليه، حدث مأساوي كان ينبغي ألاّ يقع أبدا. وإننا نقدم تعازينا الصادقة إلى عائلات الضحايا، ونطالب بمساءلة مرتكبي هذه الجرائم الفظيعة.

وتدعو أستراليا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والاهتمام برفاه الناس الذين تمثِّلهم لدى اتخاذ قرارات بشأن الخطوات التالية. كما ندعو الأطراف إلى إنهاء تصعيد العنف والعودة إلى وقف إطلاق نار الذي أبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهي دعوة كررها دائما العديد من أعضاء المجتمع الدولي في الأيام الأخيرة، ويجب اعتبارها مسألة مُلحّة. وتواصل أستراليا حثّ إسرائيل والفلسطينيين كليهما على استئناف المفاوضات نحو حل عادل ودائم قائم على وجود دولتين، حيث إسرائيل ودولة فلسطينية تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ضمن حدود معترَف بها دوليا. وكما نعلم جميعا، إنَّ حلاً عادلا ودائما قائما على وجود دولتين هو الأساس الوحيد لسلام دائم بين الطرفين.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): قبل ثمانية أيام اجتمعنا في مشاورات عاجلة لمناقشة الحالة في إسرائيل وفلسطين، ولا سيما في قطاع غزة، وأصدرنا بعدها بياناً صحفيا يعرب عن القلق العميق لدى أعضاء مجلس الأمن حيال الأزمة.

ومن المؤسف أنّ الدعوة إلى التخفيف من حدة التوترات والعودة إلى وقف إطلاق النار الذي أبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لم تلقَ آذاناً صاغية. فبدل ذلك، صعَّدت إسرائيل النزاع ببدء المرحلة البرية من عمليتها العسكرية، بينما تواصل حركة حماس وجماعات مسلحة أخرى تغيير مواقعها وإطلاق الصواريخ من قطاع غزة. ونأسف لغياب الالتزام الثابت من جانب الطرفين بنزع فتيل النزاع.

ونحن نقدر جهود الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المختلفة التي تسعى للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، مع أننا نتساءل اليوم عمَّا إذا كان السعي إلى وساطة السنوات السابقة هو الخيار الأفضل، في ضوء التغييرات التي حدثت في الخريطة السياسية للشرق الأوسط. وإننا ندعم بقوة جهود الأمين العام، وبخاصة جهود منسِّقه الخاص، السيد روبرت سيري، الذي نؤكد له دعمنا. ونوجه نداء عاجلا من أجل وقف إطلاق النار الفوري وحماية السكان المدنيين، فضلا عن سلامة أفراد الأمم المتحدة. ونعتقد أنّ الهجمات على المدنيين في غزة وإسرائيل تنتهك القانون الإنساني الدولي ويمكن أن تشكِّل جرائم حرب.

وفي ضوء تقرير أمس الصادر عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، نذكر بأحكام القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) بشأن الأطفال والنزاع المسلح،

الذي شارك بلدي في تقديمه، ونُدين استخدام المدارس لأغراض عسكرية في انتهاك للقانون الدولي الساري. وكما ذكّرتنا نائبة الأمين العام فاليري أموس، هذه ثالث مواجهة مسلحة واسعة النطاق في قطاع غزة في السنوات الست الماضية. وللنزاع جذور عميقة يتعين على المجلس أن يتصرف بشأنها.

السيد باوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر بصدق وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية الأخيرة بشأن الحالة في المنطقة. ويساورنا القلق العميق إزاء التصعيد المأساوي للعنف في قطاع غزة، والخسارة في الأرواح البشرية. ونحن نستنكر بشدة العدد المتزايد من الضحايا المدنيين، ومعظمهم أطفال، ونقدِّم إلى العائلات أصدق تعازينا. وشاغلنا الأكبر هو أنَّ الحالة قد تتدهور سريعا إلى الأسوأ، حاصدة مزيدا من الأرواح، وتاركة أعداداً أكبر من الجرحى، وتزداد أمس الاحتياجات الإنسانية في المنطقة، التي تعاني أصلا نقصا مزمنا في السلع الإنسانية الأساسية.

وليتوانيا تُدين بشدة إطلاق الصواريخ من غزة، وخطاب حركة حماس العدائي المتصاعد، وأساليبها المتضمِّنة الاستهداف العشوائي للمدنيين. وإننا ننضم إلى الأمم المتحدة والآخرين في الإدانة الشديدة لوضع الصواريخ في المدرسة التي تُديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وندعو حركة حماس إلى وضع حدٍّ فوري لهذه الأفعال ونبذ العنف. وعلى جميع الإرهابيين والجماعات المسلحة في غزة نزع سلاحها.

إننا نعترف بحق إسرائيل في حماية سكانها من إطلاق الصواريخ من غزة. لكننا نذكّرها بأنها إذ تفعل ذلك، عليها أن تتقيد بالقانون الإنساني الدولي تقيُّداً كاملا، وتتصرف على نحو متناسب، وتضمن حماية المدنيين في جميع الأوقات. وعلاوة على ذلك، يتعين عليها احترام التزاماتها بإتاحة الوصول الكامل للمعونة الإنسانية بدون عوائق.

إنَّ وقف إطلاق النار الذي اقترحته مصر كان شعاع أمل، ونشعر بالأسف العميق لأن هذا الاتفاق كان قصير الأمد. ومرة أخرى، ندعو كلتا الدولتين إلى وقف العنف فورا، ووقف تساعد الحالة والعودة إلى الهدوء. فالهدنة الإنسانية ليست بديلا.

وترحب ليتوانيا بالجهود الجاري بذلها من جانب المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية والشركاء الإقليميين، بمن فيهم مصر، لإقناع كلا الجانبين بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية والعودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم عام ٢٠١٢. ونحث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على الالتزام بوقف إطلاق نار دائم فوري وإستئناف الحوار. وتبقى ليتوانيا ملتزمة بالحل القائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنني أيضا أود أن أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية، وأشكركم، سيدي الرئيس، على الاستجابة سريعا للطلب العاجل وتحديد موعد لجلسة اليوم في مهلة قصيرة. وكما سبق أن قال آخرون، إنّ الحالة الميدانية مثيرة للأسف العميق ومبعث قلق شديد لنا جميعا.

إنَّ لدى المملكة المتحدة ثلاثة أهداف هي: تأمين وقف لإطلاق النار، تخفيف المعاناة الإنسانية وإبقاء الآفاق لمفاوضات السلام حية، وهي الأمل الوحيد لكسر دورة العنف والدمار بشكل نهائي. ويبقى موقف حكومة بلدي واضحا. إننا نريد أن نرى تهدئة فورية واتفاقا على وقف دائم لإطلاق النار. لشعب إسرائيل الحق في العيش بدون خوف دائم على أمنه. وشعب غزة له الحق في العيش بأمان في سلام. ويجب الآن اتخاذ خطوات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع.

إننا نرحب بوقف إطلاق النار المقترَح من المصريين. وقد رحبنا بقبول إسرائيل مبدئيا لبنود اتفاق وقف إطلاق النار

المقترح، ونرحب بتأييد السلطة الفلسطينية للمبادرة المصرية. كما نرحب بالهدنة الإنسانية التي يسَّرتها الأمم المتحدة في ١٧ تموز/يوليه. وندعو حركة حماس وجميع الفصائل المسلحة في غزة إلى وقف الأعمال العدائية، ووقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل. ونُدين كليا إطلاق الصواريخ على المناطق المدنية.

وأود أن أؤكد دعمنا لحقّ إسرائيل في الدفاع عن النفس. فهي تواجه معضلة صعبة في الرد على إطلاق الصواريخ غير المقبول من غزة. ولكن في ممارستها لحقِّها في الدفاع عن النفس، يتعين عليها أن تتصرف بشكل متناسب، وتتخذ الخطوات الضرورية لتقليص الضحايا المدنيين. وكما سمعنا عصر اليوم، يقتل العديد من المدنيين الأبرياء.

وعلى صعيد الهدف الثاني، يساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الأليمة. فهناك مئات الآلاف من المدنيين الضعفاء للغاية في غزة، الذين يعانون بشدة جراء هذه الأزمة. فقد بات الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة والأدوية بالغ الصعوبة. وإننا نحث جميع الأطراف على مواصلة السماح بالتنقل في غزة بدون عوائق. إن دعم المملكة المتحدة مكّن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من الاستجابة للأزمة بمواصلة توفير الخدمات الصحية الأساسية.

وبشأن الهدف الثالث، إنَّ أيّ وقفٍ لإطلاق النار يجب أن يكون حقيقيا ومستداما. ومن المهم معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في قطاع غزة، التي بدونها لا يمكن ضمان الأمن طويل الأمد لإسرائيل وغزة كلتيهما. وكجزء من وقف إطلاق النار، نحن بحاجة إلى النظر في إنشاء بعثة دائمة للتحقق والرصد لضمان تنفيذ أيّ اتفاق لوقف إطلاق النار من جميع الأطراف، بالاستفادة من دروس الماضي.

لكنّ اتفاق وقف إطلاق النار يجب ألاّ يكون سوى جزء واحد من جهد أوسع لتحسين الظروف في غزة.

ومن دون ذلك، من المرجح أن نرى المزيد من موجات العنف هذه. ينبغي أن يتضمن ذلك إعادة بسط سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة، وفتح الحركة المشروعة وإمكانية الدخول والخروج، والعمل على الإنهاء الدائم للخطر غير المقبول الناجم عن شن الهجمات بالقذائف وغيرها من أشكال العنف التي يطلقها المسلحون من غزة على إسرائيل.

إن المسؤولية عن إحراز تقدم صوب إحلال السلام الدائم المتمثل في التوصل إلى حل الدولتين تقع على عاتق الجانبين. وما من خيار بديل يضمن إحلال السلام والأمن المستدام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

تتابع تشاد الحالة في قطاع غزة بقلق الشديد. وندين بشدة التصعيد الجديد لأعمال العنف التي أودت بحياة ما يزيد على ٢٧٠ شخصا، بما في ذلك مقتل ٣٠ شخصا اليوم، وجرح أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص، وتشريد ٠٠٠ ٤٠ شخص، ومعظمهم من النساء والأطفال، فضلا عن تدمير آلاف المنازل. وتشعر تشاد بالغضب جراء العنف العشوائي والماحق، وتحض إسرائيل على العمل فورا على إنهاء غاراتها الجوية وهجوها البري التي تستهدف أساسا المدنيين والمرافق التعليمية والمستشفيات، وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وتحض تشاد أيضا الفلسطينيين على إنهاء هجماتهم على إسرائيل التي تنشأ من قطاع غزة. ويشمل ذلك إطلاق الصواريخ وشن الهجمات عبر الحدود، وهو أمر ندينه. ونحث كلا الجانبين على ممارسة ضبط النفس من أجل الإسراع في تحقيق وقف لإطلاق النار ورفع جميع أشكال الحصار المفروضة على قطاع غزة. وفي هذا الصدد، تدعم تشاد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وبلدان المنطقة لاستعادة السلام وإنهاء أعمال القتال.

نعرب عن تضامننا مع مواطني غزة والشعب الفلسطيني بأكمله خلال هذه الأوقات الصعبة والمؤلمة جداً التي يمرون بها حاليا. ونهيب بالمجتمع الدولي بأسره توفير كل شكل ممكن من أشكال الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإمدادات الطبية والمعونات الطارئة لقطاع غزة.

إن القضية الفلسطينية ما برحت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من ٦٦ عاماً حتى الآن، ولكن استناداً إلى الجهود المبذولة، لا يوجد لدى الشعب الفلسطيني أي بصيص أمل لضمان نيل حقوقه في تقرير المصير، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

إن الحالة الراهنة في قطاع غزة خطيرة جداً، وتبعث على الفزع أيضا. وفي مواجهة ذلك، يجب أن يتصرف المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بطريقة حازمة وعاجلة لإنهاء دوامة العنف هذه غير المسبوقة، وتهيئة الظروف المفضية إلى إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

يعيش في قطاع غزة مليون ونصف المليون نسمة ولا يمكنهم التمتع بحياة طبيعية وكريمة. إذ أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧، بالاقتران مع إغلاق الحدود بإحكام، جعل الحياة اليومية لسكانها صعبة جداً ولا تطاق. تقريبا ما من أحد فيه بوسعه مغادرة قطاع غزة حتى لمجرد زيارة الضفة الغربية، حيث لدى العديد منهم أقارب فيها وعمل هناك في الماضي. أما المرافق الصحية فيها فتعاني من القيود التي تفرضها إسرائيل على نقل المعدات الطبية، ومعدات البناء وعلى العديد جدا من السلع الأساسية اللازمة لاحتياجاتهم.

إن الحوادث المتعلقة بالأمن في المنطقة الواقعة بين غزة وإسرائيل غالباً ما تحصد أرواح بشرية، وتتسبب في تدمير الممتلكات أو سُبل عيش الناس. إن الشباب الذين يشكلون ٥٠ في المائة من سكان قطاع غزة البالغ تعدادهم مليون ونصف المليون نسمة يبلغ معدل البطالة في صفوفهم ٤٠ في المائة تقريبا، وليست لديهم أي فرص، ويكافحون باستمرار ومن دون كلل للإبقاء على الأمل في المستقبل. في هذه الظروف الصعبة، عندما يصبح السكان الفلسطينيون معوزين ومضطهدين، كيف يمكن للفلسطينيين أن يؤمنوا بعملية السلام؟

تمر منطقة الشرق الأوسط حاليا بفترة صعبة جداً في تاريخها حيث أن عددا من المناطق تفجرت فيها بالفعل حالات صراع، وبخاصة في العراق وسوريا، واليمن. كل ذلك يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده لاستئناف عملية الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة، سلام يقوم على مبدأ الدولتين وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧، عملا بالقانون الدولي وأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما في ذلك تبادل الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق والاتفاقات المبرمة سابقا بين الطرفين، ومبادرة السلام العربية.

إن المصالحة بين الفصائل الفلسطينية لا ينبغي أن تكون ذريعة لإسرائيل لتقويض عملية السلام. فمفاوضات السلام تتطلب بصورة مطلقة تهيئة بيئة سياسية مناسبة، وتدابير بناء الثقة المتبادلة. إن أي شعب يرزح تحت الاحتلال، ويجري قضم أراضيه ببطء من خلال تشييد المستوطنات غير الشرعية ويصبح بشكل منهجي ضحية للعدوان، ربما يفقد كل الأمل في مستقبل أفضل.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ببساطة لا يمكن للمرء أن يظل غير مبالٍ لما يحدث. منذ بداية العملية الإسرائيلية العسكرية البرية، دخلت الحالة المحيطة بغزة تصعيدا جديدا خطيرا للتوتر. إننا نشعر ببالغ الجزع إزاء ما آلت إليه الأحداث. هناك كل الأسباب التي تحمل على القلق بأن نطاق إراقة الدماء سوف يزداد زيادة كبيرة.

إن أهم مسألة ملحة اليوم هي وقف الصراع المسلح الذين ضحاياها من المدنيين الفلسطينيين المسالمين، بما في ذلك النساء والأطفال. فالمدنيين في فلسطين وإسرائيل بحاجة إلى الحماية بسرعة من الهجمات الإرهابية، والاستخدام غير المتناسب للقوة.

دعا المجلس في بيانه الأخير الصادر في ١٢ تموز/يوليه، في جملة أمور، الأطراف إلى التقيد بقواعد القانون الإنساني الدولي. في ذلك الصدد، نشعر بالقلق إزاء الأنباء عن القصف الإسرائيلي لمركز الوفاء لإعادة التأهيل في غزة، فضلا عن مستشفيات بيت حانون، وحي الشجاعية، والقدس.

كذلك من غير المقبول إطلاق النار على الأهداف المدنية الأخرى، بما في ذلك المنازل السكنية. ووردت أبناء اليوم عن توجيه ضربات من طائرة عمودية على مبنى يؤوي صحافيين. وقد أصيب بجراح واحد منهم على الأقل. ويتطلب القانون الإنساني الدولي أيضا تجريد المنشآت المدنية من السلاح. وفي هذا الصدد، نسمع مع القلق الأنباء التي تفيد بأن مقاتلي حماس والفصائل الأخرى في قطاع غزة تستخدم المدارس لأغراض عسكرية، بما في ذلك تخزين الذخائر واستخدامها لإطلاق النار على الأحياء السكنية والمنشآت المدنية في إسرائيل.

إننا نتفهم مخاوف إسرائيل إزاء استمرار قصف أراضيها من قطاع غزة. ومع ذلك، من المهم الحيلولة دون إطلاق العنان لدوامة العنف المستمرة، وبخلاف ذلك ستفلت الأمور من عقالها على نحو لا رجعة فيه.

في ظل تلك الظروف، نحث مرة أخرى جميع الأطراف على ألا تدخر جهدا للعمل بسرعة على تحقيق وقف لإطلاق النار. ونرحب بجهود الوساطة المصرية ونؤيدها. إن مبادرة القاهرة التي وافق عليها من حيث المبدأ الإسرائيليون والسلطة المركزية الفلسطينية يمكن أن تكون أساسا لاتفاق وقف إطلاق النار. وينبغي أن لا تكون هذه الهدنة طويلة الأجل فحسب، بل أن تكفل أيضا استعادة السلام والاستقرار للإسرائيليين، وتوفير أحوال معيشية كريمة لسكان قطاع غزة وتنمية القطاع.

إن روسيا على استعداد للمشاركة في الصيغ الثنائية والمتعددة الأطراف نحو إيجاد حل لهذه الأزمة الخطيرة للغاية في قطاع غزة. ويجب أن تدفعنا الأزمة الحالية إلى المساعدة في الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة الفلسطينية.

ونتفق مع رأي الامين العام الذي مفاده انه لا بد من أن يكون قطاع غزة خاضعا لحكومة وطنية شرعية واحدة وتمتثل لالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية وقرار الأمم المتحدة واحكام القرار ١٩٦٠ (٢٠٠٩)،فضلا عن خطة تطبيع المعابر الحدودية وتعزيز المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، نؤكد على أن التصعيد الخطير للحالة اليوم ينبغي أن يذكرنا بانه لا يوجد أي أفق للوضع الراهن الحالي وبأهمية عملية المفاوضات الموضوعية.

ونحن على اقتناع بانه يجب دعم هذه العملية بصورة جماعية. وحتى المحاولات المكثفة لإحراز نتائج انفرادية فشلت مرة أخرى. وحان الوقت الآن لتسريع أعمال المجموعة الرباعية الدولية. ويلزم أن ندفع المجموعة نحو العمل مع ممثلي جامعة الدول العربية. ولا بد أن يصاغ العمل نحو التوصل إلى حل بصور مشتركة مع العرب – وفي المقام الأول مع المصريين – لضمان مشاركتهم في العملية الرامية إلى إعداد المبادرات.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر بدوري جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

لقد أدت التطورات التي وقعت مؤخرا في إسرائيل وغزة إلى استدعاء احساس مروع بتكرار المشهد، ممزوجا بشعور عميق الضعف. والمشهد المتكرر هو لعمليات الانتقام التي تعقب عمليات الانتقام؛ ووقوع الخسائر المتزايدة دوما

بين المدنيين؛ وإغراق أصوات الصقور والمتشددين لأصوات المعتدلين. والضعف ضعف المجتمع الدولي الذي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لا يزال يشهد في منطقة الشرق الاوسط، إحدى أخطر حالات الفشل السياسي والدبلوماسي.

واليوم، تمر عملية السلام بحالة من الجمود وتسود أعمال العنف. ومع ذلك، علينا اليوم أن نكرر لجميع من يريد أن يصغي – وبخاصة لمن لا يريدون أن يصغوا – ان المزيد من الحرب لن يؤدي إلى المزيد من توفير الأمن. إن الحرب لا تقود إلى شيء سوى وقوع مآس جديدة مثل المأساة التي وقعت قبل يومين وسببت قتل مجموعة من الأطفال – إذ قتل أربعة إخوة من جراء القصف فيما كانون يلعبون في شاطئ في غزة.

ولذلك أثار الهجوم البري الذي شنته إسرائيل من فورها على غزة قلقنا العميق. ومن المؤكد أن لإسرائيل الحق في حماية شعبها من هجمات الصواريخ التي تطلق من غزة، ونحن ندينها، ولكن في قيامها بذلك على إسرائيل أن تتصرف بشكل متناسب مع كفالة حماية سكانها المدنيين في كل الأوقات. ووفقا لأحدث المعلومات، فقد أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية في فترة ١١ يوما إلى وقوع العديد من الخسائر بين المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك قتل أكثر من ٢٧٠ شخصا وإصابة ٠٠٠ ٢ شخص تقريبا، اغلبيتهم الساحقة من المدنيين. واصبنا بالصدمة على وجه الخصوص من عدد الضحايا بين الأطفال الفلسطينيين. وكما قالت ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال النزاع المسلح، إننا نواجه أزمة تتعلق بحماية الأطفال في غزة.

فلنتذكر أن جميع الأطراف ملزمة بشكل كامل بموجب القانون الإنساني الدولي بحماية أرواح المدنيين الذين تحاصرهم أعمال القتال. وبطبيعة الحال، ينطبق ذلك أيضا على حماس وغيرها من جماعات المليشيات التي تسعى بصورة عشوائية لضرب عمق المراكز الحضرية في إسرائيل من أجل إيقاع أكبر عدد من الخسائر بين المدنيين. وبالأمس، كما ذكر السيد فيلتمان، اكتشفت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وجود صواريخ مخبأة في إحدى مدارس الوكالة في غزة. ومن غير المعقول والداعي إلى السخرية أن تعرض للخطر أرواح الأطفال بتلك الطريقة. وبشكل فعلي، فان المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال ومن يكثفون دعواتهم إلى تدمير إسرائيل يضحون عمدا بمصالح الشعب الفلسطيني.

وفي المدى القصير، ينبغي أن تركز جميع جهود المجتمع الدولي على الوقف الكامل لأعمال القتال. وندين كون الهدنة لأغراض إنسانية التي اقترحتها الأمم المتحدة بالأمس لم تؤد إلى وقف دائم لإطلاق النار. ونناشد الأطراف نزع فتيل التوتر وابرام اتفاق لوقف إطلاق النار فورا. إن لكسمبرغ، من جانبها، تؤيد تأييدا تاما جميع الجهود الرامية إلى وضع حد لأعمال العنف، لا سيما مبادرة مصر، التي نغتنم الفرصة للإشادة بجهودها للوساطة. ونرحب باعتزام الأمين العام زيارة المنطقة ونحثه على متابعة جهوده نحو نزع فتيل التوتر. وعلى الجبهة الإنسانية، نؤكد مجددا على دعمنا الكامل للأونروا ودورها البالغ الأهمية في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، وإن كان بشكل متواضع.

وفي نهاية المطاف، ونظرا لأن الحرب لا تقدم أي حل، علينا أن نمنح السلام فرصة. ولكن أي فرصة لتحقيق السلام تتطلب أولا إتاحة فرصة لعملية السلام. ومن الضروري أن يستأنف الإسرائيليون والفلسطينيون الحوار من أجل محاولة ملء الفراغ السياسي القائم بينهم اليوم. ولوضع حد لدوامة العنف، فان السبيل الأفضل والوحيد للمضي قدما هو استئناف المحادثات الساعية إلى التوصل إلى اتفاق شامل في إطار الحل القائم على وجود دولتين.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية، والمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة والممثل الدائم لإسرائيل على البيانين اللذين أدليا بهما. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى غير مبال

أمام الحوادث المأساوية التي تقع بين قطاع غزة وإسرائيل. ولذلك، اغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية.

ومرة أخرى، وللمرة الثالثة في أقل من ست سنوات، يحاصر المدنيون في تبادل إطلاق النار بين أعمال حماس المسلحة واستخدام إسرائيل للقوة بصورة غير متناسبة ومفرطة. وتقف الأرجنتين متضامنة مع المصابين ومع أسر الضحايا في إسرائيل وفلسطين.

واستجابة للحالة، وجه مجلس الأمن في ١٠ تموز/يوليه رسالة واضحة من أجل وقف تصعيد أعمال العنف، وإعادة الهدوء وإعادة تثبيت وقف إطلاق النار المعلن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. كما ناشد بقوة احترام القانون الانساني الدولي وحماية المدنيين. وفي لك الوقت، أدت عملية إسرائيل العسكرية إلى مقتل ١١٤ فلسطينيا وإصابة أكثر من ٦٨٠ شخصا. وبعد أسبوع، بلغ اجمالي عدد القتلى في غزة أكثر من ٢٧٠ قتيلا و ٨٠٠ ١ مصاب، معظمهم من المدنيين. ويكمل صورة الدمار والمعاناة تشريد ٤٠٠ ٣ شخص وفقدان أكثر من ٧٠٠ ١ أسرة لديارها.

ولذلك نعرب عن ادانتنا القوية لرفض إسرائيل النداءات الموجهة من جانب المجلس والأمين العام والعديد من أصوات المجتمع الدولي، وقرارها تصعيد الأزمة بشن هجوم بري. وذلك القرار لن يؤدي سوى إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة، والمزيد من الضحايا والمزيد من المعاناة. كما ندين إطلاق الصواريخ المستمر والعشوائي من غزة على إسرائيل وعسكرة المرافق المدنية.

وتؤيد الأرجنتين الجهود المستمرة لإنهاء العمليات العسكرية ووضع حد لسفك الدماء. ونناشد كلا الطرفين المشاركة في دعم جهود مصر وغيرها من الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية الرامية إلى التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. كما نؤيد جهود الأمين العام.

وبمجرد عودة الهدوء، يجب اتخاذ تدابير ملموسة لوضع حد لدورة العنف المدمرة هذه من خلال معالجة الأسباب الكامنة التي أدت إلى التصعيد. سيكون من الضروري السماح بالوصول إلى المساعدة الإنسانية دون عوائق، وضمان التدفق المستمر والمنتظم للبضائع والأشخاص عبر المعابر الحدودية، ولا بد أن يدرك الجميع الحاجة السياسية الملحة إلى وجود سلطة فلسطينية واحدة وفعالة تحكم كل الأرض الفلسطينية وتتكلم باسم كل شعبها.

ولذلك، سيكون من المؤسف أن يستخدم الوضع الراهن لتقويض حكومة الوحدة في فلسطين، التي يعترف بها ويدعمها على نطاق واسع أولئك الذين يسعون إلى السلام في المنطقة. وبشكل عام، فقد أبرزت تلك الأحداث المأساوية مرة أخرى الحاجة الملحة للطرفين إلى استئناف عملية مفاوضات حقيقية، استناداً إلى المعايير المقبولة دولياً، حتى يتسنى تحقيق حل دولتين تعيشان في سلام. وليس هناك بديل عن الحوار والتفاوض لترجمة تلك الرؤية إلى واقع. وتحقيق ذلك الهدف يجب أن يبقى أولويتنا.

وترى الأرجنتين أن على مجلس الأمن أن يستأنف وظيفته للاضطلاع بدور حاسم إزاء هذه الحالة. فإذا لم تكن رسالتنا الأولية قد سُمعت، ربما يكون الوقت قد حان للتكلم بصوت أعلى وبصوت واحد للمطالبة، بكل ما لدينا من أدوات، لوضع حد للأعمال العدائية واحترام القانون الدولي. والأرجنتين مستعدة للقيام بدورها لضمان أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته المؤسسية ويدعم جهود السلام.

والأرجنتين تؤكد صراحة أن القادة السياسيين من كلا الطرفين هم من تسبب في الكثير من المعاناة، وهم المسؤولون عن كل ضحايا النزاع الذي أطلقوا له العنان. ينبغي أن يضمن المجتمع الدولي والمجلس أن كل هذا القتل لن يمر بدون عقاب، وأن الضحايا لن يطويهم النسيان. يجب أن نحافظ على ذكراهم حية وأن نطالب بالعدالة بغية ضمان سلام دائم حقيقي.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم جلسة اليوم لمناقشة عاجلة للوضع المتفجر في الشرق الأوسط. كما أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على عرضه.

جمهورية كوريا تشعر بقلق عميق لأن الوضع في إسرائيل وقطاع غزة يتزلق إلى مزيد من الاضطراب بشكل خطير. فالغارات الجوية العنيفة والهجمات الصاروخية المستمرة تؤثر بصورة خطيرة على أعداد من المدنيين في كلا الجانبين. وبدء العملية البرية من قبل إسرائيل يثير الفزع، لأنه يشكل تصعيداً خطيراً للموقف. وإننا ندين الهجمات الصاروخية العشوائية التي تنطلق من غزة إلى اسرائيل. والمرمى المتزايد للصواريخ التي تنشرها حماس والجهاد الإسلامي أمر مثير للقلق بشكل خاص، لأنها يمكن أن توسع نطاق الاشتباكات إلى مستوى أكثر خطورة.

في الوقت نفسه، يقلقنا ازدياد عدد الضحايا من المدنيين في غزة نتيجة للغارات الجوية والقصف الإسرائيلي. ونخشى أن يتزايد هذا العدد الكبير من الضحايا إذا ما استمرت الاشتباكات الجارية. كما أن الحالة الإنسانية قد تفاقمت، والمعلومات الواردة في التقارير اليومية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن غزة مؤلمة، إذ تشير إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص يوشكون على فقدان فرص الحصول على المياه، ويحتاج الأطفال المصابون بصدمات نفسية إلى الدعم النفسي والاجتماعي، وهناك نزوح جماعي ونقص حاد في الأغذية والأدوية. وإننا نثني على العمل الجاري لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ونتقدم بالشكر للمنسق الخاص روبرت سيري لتفاوضه بشأن هدنة إنسانية لمدة خمس ساعات بين الجانبين.

وجمهورية كوريا تحث الاسرائيليين والفلسطينيين كافة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس قبل أن يتفاقم الوضع أكثر من ذلك ويخرج عن نطاق السيطرة. ونشجع الوسطاء في المنطقة على مضاعفة جهودهم لتحقيق السلام. وإذ نشعر بالأسف لأن وقف إطلاق النار الذي اقترحته مصر في وقت سابق لم يتحقق، نأمل أن يتم الاتفاق على طرائق جديدة لتقديم الإغاثة للمحتاجين المحاصرين بالنيران. ونكرر دعوتنا لوقف إطلاق النار فوراً، كما عبر عن ذلك البيان الصحفي الصادر عن المجلس في ١٢ تموز/يوليه (SC/11476). ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام لتهدئة الوضع، بما في ذلك من خلال زيارته للشرق الأوسط غداً.

وإذ نعمل من أجل وقف دائم لإطلاق النار في غزة وتخفيف حدة التوتر في الضفة الغربية، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الحل الوحيد على المدى الطويل هو التوصل إلى تسوية تفاوضية، وأساسها حل الدولتين. وعليه، فإن جمهورية كوريا تناشد الجانبين للعودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل رواندا.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط، والحالة في غزة تحديداً. أود أيضا أن أشكر السفير رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة، والسفير رون بروسور، الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، على بيانيهما.

منذ بداية هذا الشهر، أصدر مجلس الأمن ثلاثة بيانات صحفية بشأن الوضع في المنطقة، بدءاً بإدانة اختطاف وقتل ثلاثة مراهقين إسرائيليين وفلسطيني في سن المراهقة. ويوم الخميس الماضي، عقد مجلس الأمن جلسة طارئة لمناقشة تلك المأساة (انظر S/PV.7214)، أعقبها البيان الصحفي الثالث خلال الشهر بشأن الحالة في إسرائيل وفلسطين، الذي صدر يوم السبت (SC/11476). وفي ذلك البيان، دعا أعضاء المجلس إلى تهدئة الحالة واستعادة الهدوء وإعادة تثبيت وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، واحترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين.

وللأسف، فإن الوضع في غزة اليوم يدل على أن الطرفين على أرض الواقع لم تحترم هذه الدعوة. وقد تصاعدت الأعمال العدائية، مفضية إلى عواقب إنسانية وخيمة. وأسفر النزاع حتى الآن عن مقتل أكثر من ٢٦٠ شخصا، وتشريد أكثر من ٠٠٠ ٤٨ شخص. وقد رحبنا بالهدنة الإنسانية القصيرة في غزة، مما سمح للأمم المتحدة والشركاء بتقديم المساعدات الإنسانية للآلاف ممن تشتد حاجتهم إليها. وندعو إلى مزيد من تلك الوقفات الإنسانية للسماح بتدفق المزيد من المؤن دون عوائق.

ونعرب عن دعمنا القوي لاتفاق وقف إطلاق النار بوساطة مصرية، أسوة باتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ونحيط علماً بأن هذا الاقتراح قبلته إسرائيل والسلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية، ولكن رفضته حماس. وندعو حماس إلى وقف إطلاق النار فوراً والكف عن الإطلاق العشوائي للصواريخ ضد اسرائيل. علاوة على ذلك، وإذ نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، فإننا ندعو قوات الدفاع الإسرائيلية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وضمان حماية المدنيين في غزة.

ختاماً، أود التأكيد مجدداً على أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني – أطول نزاع على جدول أعمال مجلس الأمن – لن ينتهي إلا بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل آمنة. وفي هذا الصدد، ندعو المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة والولايات المتحدة وغيرها من البلدان ذات التأثير على الأطراف إلى مضاعفة جهودها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية ومساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على تحقيق تطلعاتهم المشروعة في السلام والأمن والازدهار.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

لا توجد أي أسماء أخرى في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:١٠.